

## اخبار

تظاهرتان لمحاكمة قتل  
ضحايا العنف الاسري

تحت شعار «القتل جريمة وناظرين العدالة»، واحتجاجاً على تعدد الانتهاكات وحوادث العنف والقتل التي تهدد حياة وأمن النساء والفتيات في لبنان، دعا «التجمع النسائي الديمقراطي» الى وقفة تضامنية مع نساء لبنان، «إحفاقاً للعدالة للنساء اللواتي قتلن على ايدي أزواجهن»، يوم الأربعاء المقبل أمام قصر العدل عند الساعة الثانية عشرة ظهراً. كذلك دعت منظمة «كفى عنفا واستغلالاً» الى تظاهرة حاشدة، يوم السبت المقبل تبدأ عند الساعة الثانية ظهراً من امام المتحف الوطني وتنطلق باتجاه وزارة العدل للمطالبة بـ «الاسراع في محاكمة قتلة النساء، ولتشديد العقوبات على جرائم قتل النساء»، ورفضاً للأسباب التخفيفية التي غالباً ما تستند الى حجج المجرم، كذلك من اجل المطالبة بإنشاء محكمة أسرية خاصة.

تعليق التعاقد  
مع مستشفى جبك لبنان

أصدر المدير العام للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي محمد كركي (الصورة) قراراً تحت الرقم 371 تاريخ 2015/5/22 قضى بموجبه بتعليق التعاقد مع مستشفى جبل لبنان/ مركز غاريوس الطبي ش.م.ل. وذلك اعتباراً من 2015/6/1 بسبب تكرار مخالفة المستشفى لأنظمة الصندوق والعقد



المبرم مع الضمان، ولا سيما لجهة عدم التقيد بالتعرفات الاستشفائية، واستيفاء مبالغ مالية إضافية من المضمونين. وذكر كركي كافة المستشفيات المتعاقدة معه بضرورة التقيد بمضمون العقود، وعدم مخالفتها ولا سيما لجهة تكليف المضمونين أعباء إضافية، تحت طائلة وقف السلف المالية أو تعليق أو فسخ العقد.

إفقال مصنع لمستحضرات التجميل  
في سد البوشرية

طلبت وزارة الصحة العامة من وزارة الصناعة، أمس، إفقال مصنع تابع لشركة «جينيرال كورمتيكس مانيفاكشور ش.م.م» المرخص لها من قبل وزارة الصناعة باستثمار مصنع مستحضرات تجميل وشامبو وعطور في منطقة البوشرية، بعدما تبين للتفتيش الصيدلي في جبل لبنان وجود عدة مخالفات. وأحالت وزارة الصحة الملف الى النيابة العامة التمييزية، أملّة الاطلاع عليه ومتابعة التحقيقات المقتضاه مع المخالفين واتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة.

## تراجع مؤشر اسعار الاستهلاك

اعلنت ادارة الاحصاء المركزي ان الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك في لبنان سجل لشهر نيسان 2015 انخفاضا وقدره 0,49 بالمئة بالنسبة لشهر آذار 2015، علما ان المؤشر نفسه لشهر نيسان 2015 سجل انخفاضا وقدره 3,74 بالمئة بالنسبة لشهر نيسان 2014.

## جامعات

5 اسئلة تنتظر أجوبتها  
من الجامعة اللبنانية

## حسين مهدي

الدعوى الأربيع المرفوعة ضد الدولة بسبب القرار 32، حيث أثبتت «الأخبار» أن أحد الأساتذة المتفرغين سحبت الجامعة التي منحتة الدكتوراه شهادته منه لاكتشاف سرقة لقسم من أطروحة الدكتوراه، إضافة الى حالات أخرى واردة خرقت القوانين المرعية والأعراف والمعايير الأكاديمية (http://www.al-akhbar.com/node/216655) كما أشارت «الأخبار» في تحقيقاتها الى أستاذة متفرغة زوّرت إفادة تفيد بحصولها على دكتوراه من كلية الآداب وقد ورد اسمها في ملف التفرغ (http://www.al-akhbar.com/node/219051).

كيف ستفسر  
الجامعة التلاعب  
بالاسماء المرفوعة  
من قبل الوحدات؟

فضلاً عن اعتراف الجامعة نفسها، رداً على ما أوردته «الأخبار» بشأن الشهادات المزورة، بأن ذلك «لم يشكل مفاجأة للجامعة لأنها تدرّك كامل تفاصيله»، وأن الجامعة «هي المعنية في هذا الأمر وليست بعض وسائل الإعلام التي تعتبر بنشرها هكذا أخبار أنها دلت على شوائب تجهلها إدارة الجامعة التي تحرص على عدم إجراء أي عقد دون التحقق

أصدر المستشار المقرر لدى مجلس شورى الدولة، القاضي أنطوان الناشف، قراراً أدخل الجامعة في المراجعة التي رفعتها أساتذة الجامعة اللبنانية المتعاقدون المستنون من ملف التفرغ، ضد الحكومة اللبنانية. إدخال الجامعة اللبنانية في المحاكمة، بصفتها صاحبة السلطة في إعداد ملف تفرغ أساتذة الجامعة، سيدخلها في مآزق الإجابة عن خمسة أسئلة وردت في قرار الناشف، وذلك خلال مهلة شهرين من تاريخ تبلغ المطلوب إدخالها (الجامعة اللبنانية) والمستدعى ضدها (الدولة اللبنانية) هذا القرار، تحت طائلة بتّ المراجعة بحالتها الحاضرة.

شورى الدولة يؤد أن تجيب الجامعة عن الأسئلة الآتية:

- 1- هل هناك أساتذة تم إقرار عقود تفرغهم من دون أن يتوافر لديهم نصاب أو عدد ساعات التدريس المطلوب توافرها مع تحديد أسمائهم؟
- 2- هل هناك أساتذة تم إقرار عقود تفرغهم في كليات لا تتلاءم مع اختصاصهم مع تحديد أسمائهم؟
- 3- هل تم الالتزام بروحية وتوجهات التوصيات الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم 223 تاريخ 2008/5/5؟
- 4- هل هناك أساتذة تم إقرار عقود تفرغهم من دون أن يقدموا طلبات الترشيح الى العميد أو رئيس الوحدة مع تحديد أسمائهم؟
- 5- هل هناك أساتذة تم إقرار عقود تفرغهم من دون أن يكون لديهم عقود تدريس مع الجامعة اللبنانية مع تحديد أسمائهم؟

وكان بعض الأساتذة المستنون من التفرغ تقدّموا، عن طريق المحامي زياد بارود، بمراجعة أمام مجلس شورى الدولة ضد الدولة، التي أصدرت القرار رقم 32، وذلك بسبب استثنائهم، وتفرغ أساتذة بعضهم يخالف تفرغه صراحة القوانين والأنظمة والمعايير الأكاديمية على حساب أساتذة يتمتعون بالكفاءة والأهلية أمضوا سنوات في تدريس الطلاب. فبحسب اعتراف أهل الجامعة، من رئيسها الى إداريتها السابقين والحاليين، هناك أساتذة لا تعرف عنهم الجامعة أي شيء، ولم يطلعوا على أسمائهم إلا بعد صدور القرار (305 أسماء أضافهم وزير التربية الياس بو صعب على الملف -http://www.al-akhbar.com/node/212329)، أو ليس لديهم عقود تدريس في الجامعة أصلاً، أو ليس لديهم نصاب تدريس قانوني، أو تفرغوا في كليات لا تتلاءم مع اختصاصاتهم، وآخرون يجب التدقيق في شهاداتهم وقانونيتها وشرعيتها. هذا «الملف الأسود» سبق لـ «الأخبار» أن كشفت ملامساته، وسُمّت الأحزاب والجهات التي تلاعبت به (http://www.al-akhbar.com/node/214031). وفي تحقيق آخر تناول مسألة

## سنة العامة



برفضها القاطع للمشروع جملة وتفصيلاً، وكرر مجلس الإنماء والإعمار طلبه اتخاذ قرار بلدي غير مشروط بالموافقة، لكن البلدية تصرّ على موقفها.

وعلمت «الأخبار» أن وزير الداخلية نهاد المشنوق أرسل عن طريق المحافظ كتاباً إلى بلدية الميدان مع طلب بأن توافق على المشروع، وأجابت البلدية، أول من أمس، بالرفض، عن طريق قرار بلدي موقع من جميع الأعضاء.

لكن رفض بلدية الميدان لم يشكل الزريعة الكافية لعدم المصادقة على مشروع مرسوم المنفعة العامة في مجلس الوزراء، وعلمت «الأخبار» أن كتلة الكنائس الوزارية قد تراجعت عن موقفها السابق بعد الموافقة على المشروع قبل أخذ موافقة جميع البلديات، ولقد صوتت الوزيران رمزي جريج وسجعان قزي على المرسوم، في حين كان وزير الاقتصاد الآن حكيم غائباً بداعي السفر.

ويسعى رئيس اتحاد بلديات جزين خليل حروفوش الى الضغط من أجل صدور قرار بالإجماع عن الاتحاد بالموافقة على المشروع. وكان من المقرر أن يعقد اجتماعاً للبلديات اليوم السبت للبحث في هذه المسألة. لكن حروفوش تراجع عن عقد الاجتماع المذكور لعلمه بأن موقف عدد كبير من الأعضاء سيكون رافضاً للمشروع، ولقد اقترح على البلديات أن يعقد اجتماع جديد مع مجلس الإنماء والإعمار للتفاوض.

الاساتذة المستنونون يطلبون إبطال العمل بالقرار 32 بشكل جزئي (هروان بو حيدر)

